مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٢

الأحاديث التي حكم العلماء عليها بالوضع في مستدرك الحاكم

"نقد ودراسة"

أ. عاصم حمدان(*)

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾(١) .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾(٢) .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾(٣) .

ثم أما بعد ،،،

فإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ"(٤) .

(*) باحث دكتوراه بقسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب جامعة الوادي الجديد

(١) {آل عمران الآية رقم١٠٢} .

(٢) {النساء الآية رقم١} .

(٣) {الأحزاب الآيات رقم٧٠:٧١} .

(٤) هذا الحديث يسمى بحديث خُطْبَةِ الْحَاجَةِ: أخرجه مسلم في "صحيحه" كتاب الجمعة بنحوه مختصرًا (٢/ ٥٩٣) (٨٦٨) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت)، وأبو داود في "سننه" كتاب النكاح (٣ / ٤٥٦) (٢١١٨) تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي – ط: دار الرسالة العالمية – الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م)، والترمذي في "سننه" كتاب النكاح (٢/ ٤٠٤) (١١٠٥) تحقيق: بشار عواد معروف – ط: دار الغرب الإسلامي – بيروت– لسنة ١٩٩٨م) ، وابن ماجة في "سننه" كتاب النكاح (٣/ ٨٧، ٨٨) (١٨٩٢) تحقيق: شعيب الأرنؤوط – ط: دار الرسالة العالمية – الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م)، والنسائي في المجتبى من "السنن الصغرى" كتاب صلاة العيدين (٢/ ١٨٨) (١٥٧٨) تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة – ط: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب – الطبعة الثانية، ١٤٠٦ه– ١٩٨٦م)، وأبو داود الطيالسي في "مسنده" (١/ ٢٦٤) (٣٣٦) تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي – ط: دار هجر – مصر – الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٤٨) (٤١١٥) تحقيق: أحمد محمد شاكر – ط: دار الحديث – القاهرة – الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م)، والبيهقي في "سننه الكبرى" كتاب الجمعة (٣ / ٣٠٤) (٥٨٠٢) تحقيق: محمد عبد القادر عطا – ط دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات– الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م) ، وعبد الرزاق في مصنفه "موقوفًا" (١١/ ١٦٢) (٢٠٢٠٦) تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي – ط: المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة الثانية، ١٤٠٣ه).

وبعد ... فلم يكن هناك سبيل إلى معرفة سنة المصطفى ﷺ، إلا من جهة النقل لذا وجب أن نميز بين العدول الضابطين من الرواة، وبين أهل الوهم والغفلة، وسوء الحفظ، والكذب منه، خاصة، وقد فشت الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الأمة من قديم، منذ أن بدأ الوضع في الحديث والكذب على رسول الله ﷺ، بعد الفتنة التي حدثت بمقتل عثمان ﷺ، ثم بمقتل علي بن أبي طالب ﷺ، وانقسام الأمة إلى فرقتين كبيرتين، إلى فرقة الشيعة والخوارج، وبدأ الكذب على النبي ﷺ، في ذلك الزمان، ثم انضاف إلى الكذب على النبي ﷺ أخطاء الرواة وهي متنوعة كثيرة، بحيث أن الأحاديث الضعيفة والموضوعة بكل أقسامها تعد بالألوف المؤلفة، وقد قال ابن سيرين، قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"(١)، هذا وقد فشت هذه الأحاديث في كتب المصنفين، بل حتى في بعض كتب كبار أهل العلم من الفقهاء، والمفسرين، بل ومن بعض الذين ينتسبون إلى صناعة الحديث، ونظرًا لاحتياج الناس إلى النظر في مثل هذه الكتب – من كتب أهل الحديث– كانت تصادفهم هذه الأحاديث، وثقة منهم في الذين صنفوا هذه الكتب من أهل العلم، فيعتقدون أن هذه الأحاديث صحيحة، فيأخذونها يرددونها ويستفيدون منها في الأحكام الشرعية، وفي الحلال والحرام، أو حتى في فضائل الأعمال، وفي أسباب النزول، وتفسير الآيات أو نحو ذلك، ومن هذه الكتب التي فشت فيها مثل هذه الأحاديث، كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، وهو كتاب من كتب السنة العظيمة التي اعتنى بها العلماء قديمًا وحديثًا عناية كبيرة، وذلك لمكانة الكتاب العظيمة، لتعلقه بالصحيحين، ومكانة صاحبه، فهو من أئمة الجرح والتعديل في عصره، إلا أن الكتاب قد وقع للحاكم فيه بعض الأوهام، استدركها عليه بعض العلماء، وذلك لأن المنية قد عاجلته قبل أن يبيض، وينقح الكتاب.

قال السيوطي: قَالَ شَيْخ الإِسلام: وَإِنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، قال: وقد وجدت فِي قُرَيْبِ نصف الجزء الثانِي مِنْ تَجْزِئَة ستةٍ مِنَ الْمسْتدرك: إِلَى هنا انتهى

– زيادة و "كل ضلالة في النار" شاذة، وقد تفرد بها عتبة بن عبد الله، وعتبة ثقة وثقه أحمد ويحيى بن معين وإسحاق بن منصور، وقال أبو حاتم: صالح الحديث(٦/ ٣٧٢) (٢٠٥٤)، وهذه الزيادة أخرجها بهذا اللفظ النسائي في كتاب صلاة العيدين من "سننه الصغرى" (٢/ ١٨٨) (١٥٧٨)، وابن خزيمة في كتاب الجمعة من "صحيحه" (٢/ ٨٦٤) (١٧٨٥) تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي – ط: المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى": لم يقل _ أي النبي صلى الله عليه وسلم – وكل ضلالة في النار إلا أنها ثبتت عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقولها، انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (١٩/١٩١) تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم – ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – سنة: ١٤١٦ه / ١٩٩٥م، وقد ذكر الأثر ابن وضاح في "البدع" بسنده عن عمر رضي الله عنه وسنده حسن، (١/٥٦) (٥٦) انظر: البدع والنهي عنها، لأبي عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني القرطبي (المتوفى: ٢٨٦هـ) – تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم – ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة– مصر، مكتبة العلم، جدة – السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ) .

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٥) .

إملاء الحاكم، قال: وما عدا ذلك من الْكتاب لَا يؤخذ عنه إِلَّا بطريق الْإِجازة، فمن أكبر أصحابه وَأكثر النَّاسِ له ملازمة الْبيهقي، وهو إِذا ساق عنه من غير المملى شيئا لَا يذكره إِلا بالإِجازة، قال: والتساهل في القدر المملى قليل جِدًا بالنسبة إِلى ما بعده(١) .

ويرى الباحث: أن الحاكم رحمه الله تعالى، لم يقع الخلل منه في ضبط تركيبات الأسانيد مع المتون، ولكن الخلل جاء من جهة حكمه على الأحاديث، ومما يدل على ذلك ما ذكره المعلمي اليماني -رحمه الله تعالى- في كلامه على الحاكم، في كتابه "التنكيل": أنه أي "الحاكم"، شرع في تأليف "المستدرك" بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة، وقد ضعفت ذاكرته...، وكان فيما يظهر تحت يده كتب أخرى يصنفها مع "المستدرك"، وقد استشعر قرب أجله، فهو حريص على إتمام "المستدرك"، وتلك المصنفات قبل موته، فقد يتوهم في الرجل يقع في السند أنهما أخرجا له، أو أنه فلان الذي أخرجا له، والواقع أنه رجل آخر، أو أنه لم يجرح أو نحو ذلك، وقد رأيت له في "المستدرك" عدة أوهام من هذا القبيل يجزم بها، فيقول في الرجل: قد أخرج له مسلم، مثلًا، مع أن مسلمًا إنما أخرج لرجلٍ آخر شبيه اسمه باسمه، ويقول في الرجل: فلان الواقع في السند هو فلان بن فلان والصواب أنه غيره، لكنه مع هذا كله لم يقع خلل ما في روايته؛ لأنه إنما كان ينقل من أصوله المضبوطة، وإنما وقع الخلل في أحكامه، فكل حديث في "المستدرك" فقد سمعه الحاكم كما هو، هذا هو القدر الذي تحصل به الثقة، فأما حكمه بأنه على شرط الشيخين، أو أنه صحيح، أو أن فلانا المذكور فيه صحابي، أو أنه فلان بن فلان ونحو ذلك، فهذا قد وقع فيه كثير من الخلل، هذا وذكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بـ "المستدرك" فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أعلم، وبهذا يتبين أن التشبث بما وقع له في "المستدرك" وبكلامهم فيه لأجله إن كان لإيجاب التروي في أحكامه التي في "المستدرك" فهو وجيه، وإن كان للقدح في روايته أو في أحكامه في غير "المستدرك" في الجرح والتعديل ونحوه فلا وجه لذلك، بل حاله في ذلك كحال غيره من الأئمة العارفين، إن وقع له خطأ فنادر كما يقع لغيره، والحكم في ذلك إطراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه، وقبول ما عداه(٢).

ويرى الباحث: أن هذا الخلل الذي حدث في "المستدرك"، قد نتج عنه أحاديث حكم عليها بالصحة وهي موضوعة ذكرت في "المستدرك" ولم ينبه عليها، بل ذكر في أغلبها أنها صحيحة، وقد ذكر العلماء هذه الأحاديث في الكتب التي جمعت الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كالذهبي

(١) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، (١/ ٨٠) - تحقيق: محمد أيمن الشبراوي/ ط: دار الحديث - القاهرة - طبعة: سنة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) (٢/٦٩٢ : ٦٩٣) تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة/ ط: المكتب الإسلامي - الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

وغيره، فوجب علينا أن نحذر الأمة والجماهير العريضة من مثل هذه الأحاديث، وذلك تبعًا لأئمتنا الذين لم يألوا جهدًا في وضع الضوابط العلمية لمعرفة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، أو تحذير الناس منها والنص على بعضها، والنص على أخطاء الرواة فيها وغير ذلك، لكن مع ذلك ففي المستدرك أحاديث صحيحة أو حسنة قد تجاسر البعض فحكم عليها بالوضع مع أن الصواب غير ذلك، وقد ذكرنا في هذا البحث حديثين قد حُكمَ عليهما بالوضع، أثبتنا بالأدلة أنهما مقبولين من طريق الحاكم نفسه.

أهمية الموضوع:

وهذه الدراسة من الدراسات المهمة، حيث تكمن أهميته في الأمور الآتية:

١– مكانة الكتاب "المستدرك على الصحيحين"، وهو كتاب من كتب السنة العظيمة التي اعتنى بها العلماء قديمًا وحديثًا عناية كبيرة، وذلك لمكانة الكتاب العظيمة، لتعلقه بالصحيحين.

٢– مكانة صاحب الكتاب "أبو عبد الله الحاكم النيسابوري"، فهو من أئمة الجرح والتعديل في عصره.

٣– موت الحاكم قبل أن يبيض، وينقح الكتاب، سبب كثرة الأوهام في "المستدرك".

٤– كتاب "المستدرك على الصحيحين"، كتاب جدير بالبحث والدراسة، ولأهميته كان أول من علق عليه الحافظ الكبير الإمام الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، وعمل عليه تلخيص علق عليه فيه على أحاديث الإمام الحاكم، وتعقبه كثيرًا في أقواله.

سبب اختيار الموضوع:

١– توفيق الله ﷻ أولًا، فالإنسان يفكر ويأخذ بالأسباب ولا يكون إلا ما أراد الله تعالى، فهو الذي وفقني إلى عمل هذا البحث ويسر لي سبله، وذلل لي صعبه، فالحمد لله على ما يسر وأنعم، وأعطى ومنع، وهدانا إلى صراطه المستقيم.

٢– أهمية البحث وصلته الوثيقة والعميقة بعلمين أساسيين هما: "علم العلل – وعلم الجرح والتعديل".

٣– نظرًا لمكانة هذا الكتاب – أعني المستدرك – وتعلقه الكبير الصحيحين، ومع ذلك فيه كثير من الأحاديث المعلولة، التي تحتاج إلى دراسة.

٥– وقوع الإمام الحاكم رحمه الله تعالى، في بعض الأوهام في كتابه "المستدرك"، استدركها عليه بعض العلماء، فهذا وغيره شجعني على القيام بعمل هذه الدراسة للأحاديث الموضوعة في "المستدرك".

<u>أحاديث اتهمت بالوضع، وثبت قبولها، من طريق الحاكم نفسه:</u>

<u>الحديث الأول</u>: كتاب (الزكاة) باب (حديث محمد بن أبي حفصة).

أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين قال: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، ثنا محمدُ بنُ عليٍّ الوَرّاقُ ولَقَبُه حَمدَانُ، ثنا داودُ بنُ شَبيبٍ، ثنا يَحيَى بنُ عَبّادٍ وكانَ مِن خيارِ النّاسِ، ثنا ابنُ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ، أمَرَ صارِخًا ببَطنِ مَكَّةَ يُنادِي: "إنَّ صَدَقَةَ الفِطرِ حَقٌّ واجِبٌ على كُلِّ، صَغيرٍ أو كَبيرٍ، ذَكَرٍ أو أُنثَى، حُرٍّ أو مَملوكٍ، حاضِرٍ أو بادٍ؛ صاعٌ مِن شَعيرٍ أو تَمرٍ"، «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه الألفاظ»(١).

أولًا: تخريجه.

الحديث أخرجه الحاكم في "مستدركه" كتاب (الزكاة) باب (حديث محمد بن أبي حفصة)(٢)، وعنه البيهقي في "سننه" كتاب (الزكاة) باب (وجوب زكاة الفطر على أهل البادية)(٣)، والبزار في "مسنده"(٤)، والطبراني في "الكبير"(٥)، والدارقطني في "سننه" كتاب (زكاة الفطر)(٦)، من طريق داودُ بنُ شَبيبٍ، عن يَحيَى بنُ عَبّادٍ وكانَ مِن خيارِ النّاسِ، عن ابنُ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما...به، زاد الطبراني، والدارقطني "الولد للفراش وللعاهر الحجر".

وأخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب (زكاة الفطر)(٧) أيضًا "بمعناه"، من طريق محمد بن عمر الواقدي، عن عبد الحميد بن عمران، عن ابن أبي أنس، عن أبيه، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عباس رضي الله عنهما... بمثله، مرفوعًا، إلا أنه زاد فيه: "أو مدين من قمح".

وأخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب (زكاة الفطر)(٨) أيضًا، من طريق عن سلام الطويل، عن زيد العمي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما... بمثله.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب (زكاة الفطر)(٩) أيضًا، من طريق سالم بن نوح، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ﷺ... بنحوه.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب (زكاة الفطر)(١٠) أيضًا، من طريق علي بن صالح، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ﷺ... بنحوه.

(١) مستدرك الحاكم، (١/ ٥٦٩) (١٤٩٢).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٥٦٩) (١٤٩٢).

(٣) سنن البيهقي، (٤/ ٢٨٩) (٧٧٢٦).

(٤) مسند البزار، (١١/ ٣٦٣) (٥١٨٧).

(٥) المعجم الكبير للطبراني، (١١/ ١٨٣) (١١٤٣٤).

(٦) سنن الدارقطني، (٣/ ٦٨) (٢٠٨٤).

(٧) المرجع السابق، (٣/ ٧١) (٢٠٨٧).

(٨) سنن الدارقطني، (٣/ ٨٤) (٢١١٩).

(٩) سنن الدارقطني، (٣/ ٦٨) (٢٠٨٠).

(١٠) المرجع السابق، (٣/ ٦٨) (٢٠٨٣).

وأخرجه الدارقطني في "سننه" كتاب (زكاة الفطر)[١] أيضًا، من طريق سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن زيد بن ثابت ﷺ... بنحوه.

وأخرجه أحمد في "مسنده"[٢]، من طريق ابن المبارك، عن ابن لهيعة، عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها... بنحوه.

وأخرجه أبو داود في "مراسيله"[٣]، من طريق قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن عبد الرحمن بن خالد يعني ابن مسافر، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، مرسلًا، بلفظ: "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر مدين من حنطة".

ثانيًا: الحكم على الحديث، ودراسة الإسناد:

رجال الإسناد (دراسة الإسناد).

١) أبو العباسِ محمدُ بنُ يَعقوبَ، سبقت تجمته في الحديث رقم "٤٦٣٧".

٢) مُحَمَّد بْنُ عَلِيّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْن مهران بْن أيوب أَبُو جَعْفَر الوراق الجرجاني الأصل البغدادي المنشأ يعرف بحمدان[٤]، روي عن: عبيد الله بن موسى، وأبي سلمة التبوذكي، وروي عنه: عبد الله الله بن محمد البغوي، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن مخلد[٥]، قال الخطيب: وكان فاضلًا حافظًا حافظًا عارفًا ثقة[٦]، ووثقه الدارقطني[٧]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٨]، وقال السيوطي: حمدان حمدان الحافظ المتقن[٩]، توفي سنة اثنتين وسبعين ومائتين [١٠].

٣) دَاوُد بن شبيب الباهلي، أَبُو سُلَيْمان البَصْرِيّ[١١]، روى عن: يحيى بْن عباد السعدي، ورَوَى عَنه: محمد بْن علي الوراق[١٢]، قَال أَبُو حاتم: صدوق[١٣]، وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب "الثقات"[١٤]،

(١) سنن الدارقطني، (٣/ ٨٣) (٢١١٧).

(٢) مسند أحمد، (٤٤/ ٥٠١) (٢٦٩٣٦).

(٣) المراسيل لأبي داود، (١/ ١٣٦) (١٢٠).

(٤) طبقات الحنابلة، (١/ ٣٠٨).

(٥) تاريخ بغداد، (٤/ ١٠٢) (١٢٧٧).

(٦) المرجع السابق، (٤/ ١٠٢) (١٢٧٧).

(٧) تاريخ بغداد، (٤/ ١٠٢) (١٢٧٧).

(٨) الثقات لابن حبان، (٩/ ١٤٣) (١٥٦٦٠).

(٩) طبقات الحفاظ للسيوطي، (١/ ٢٦٨) (٦٠٠).

(١٠) طبقات الحنابلة، (١/ ٣٠٨).

(١١) تهذيب الكمال، (٨/ ٤٠٠، ٤٠١) (١٧٦٣).

(١٢) المرجع السابق، (٨/ ٤٠٠، ٤٠١) (١٧٦٣).

(١٣) الجرح والتعديل، (٣/ ٤١٥) (١٨٩٩).

(١٤) الثقات لابن حبان، (٨/ ٢٣٥) (١٣١٩٤).

وقال ابن حجر: صدوق من التاسعة[١]، قال الْبُخَارِيّ: مات سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومئتين[٢].

٤) يَحْيَى بْن عباد السعدي حَدَّث عَن: ابن جُريج، رَوَى عَنْهُ: داود بْن شَبيب الْبَصْرِيّ[٣]، قال العجلي: مجهول بالنقل، لا يقيم الحديث، حديثه يدلك على ضعفه[٤]، وقال أَبُو عُبَيد الآجري: سألت أَبَا داود عَنْ يَحْيَى بْن عباد السعدي، فَقَالَ: لا أعرفه، وأنكر حديثه هذا[٥]، وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: يَحْيَى بن عباد السعدي ضعيف[٦]، مات أبو عباد يحيى بن عباد سنة ثمان وتسعين ومائة[٧].

٥) ابن جُرَيْج عَبْد الملك بن عَبْد الْعَزِيْز بْن جُرَيْج[٨]، روى عن: عطاء ابن أبي رباح، وغيره، ويروي عن: الحمادين، وسفيان بن عيينة، وابنه عبد العزيز بن عَبد المَلِك[٩]، قال العجلي: ثقة مكي[١٠]، وقال أحمد بن حنبل: ابن جريج أثبت الناس في عطاء[١١]، وقال: علي بن المدينى يقول: ماكان في الأرض أحد أعلم بعطاء من ابن جريج[١٢]، وقال أبو حاتم: هو صالح الحديث[١٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٤]، وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، من السادسة مات سنة خمسين ومائة أو بعدها وقد جاز السبعين وقيل جاز المائة ولم يثبت[١٥].

٦) عطاء ابن أبي رباح ثقة، سبقت ترجمته في الحديث رقم"٦٩٥٩".

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الحاكم في "مستدركه"، وصحح إسناده[١٦]، وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: بل خبر منكر جدًا، قال العقيلي: يحيى بن عباد، عن ابن جريج حديثه يدل على الكذب"[١]، وقال الدارقطني: ضعيف[٢].

(١) تقريب التهذيب، (١/ ١٩٨) (١٧٨٩).

(٢) تاريخ بغداد، (٣/ ٢٤٣) (٨٣٢).

(٣) المرجع السابق، (١٦/ ٢١٦) (٧٤١٤).

(٤) الثقات للعجلي، (١/ ٤٧٣) (١٨١٢).

(٥) تاريخ بغداد، (١٦/ ٢١٦) (٧٤١٤) - تهذيب الكمال، (٣١/ ٣٩٨) (٦٨٥٥).

(٦) المرجعين السابقين.

(٧) إكمال تهذيب الكمال، (١٢/ ٣٣٢).

(٨) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، (١/ ٢٤٨) (٨٥٣).

(٩) تهذيب الكمال، (١٨/ ٣٤٤، ٣٤٥).

(١٠) الثقات للعجلي، (١/ ٣١٠) (١٠٣٣).

(١١) الجرح والتعديل، (٥/ ٣٥٧) (١٦٨٧).

(١٢) المرجع السابق، (٥/ ٣٥٧) (١٦٨٧).

(١٣) الجرح والتعديل، (٥/ ٣٥٧) (١٦٨٧).

(١٤) الثقات لابن حبان، (٧/ ٩٣) (٩١٥٦).

(١٥) تقريب التهذيب، (١/ ٣٦٣) (٤١٩٣).

(١٦) مستدرك الحاكم، (١/ ٥٦٩) (١٤٩٢).

قال الباحث: وهذا الإسناد فيه يَحْيَى بْن عباد السعدي هذا، قال فيه العجلي: مجهول بالنقل، لا يقيم الحديث، حديثه يدلك على ضعفه[٣]، وقال أَبُو عُبَيد الآجري: سألت أَبَا داود عَنْ يَحْيَى بْن عباد السعدي، فَقَالَ: لا أعرفه، وأنكر حديثه هذا[٤]، وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: يَحْيَى بن عباد السعدي ضعيف[٥]، وبقية رجال الإسناد ثقات وعليه فالحديث بهذا الإسناد ضعيف، وليس في الإسناد ما يدعو إلى القول بأنه مكذوب، ولم يقل العقيلي بأن حديثه يدل على الكذب كما ذكر الذهبي، بل قال: ... يدلك على ضعفه".

وللحديث طريق آخر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، غير طريق الحاكم:

الأول: ما أخرجه الدارقطني في "سننه"[٦]، من طريق محمد بن عمر الواقدي، والواقدي هذا قد سبق بيان حاله عند حديث رقم (٦٣٤٦) وأنه متروك، وعليه فالحديث من جهته موضوع.

الثاني: ما أخرجه الدارقطني في "سننه"[٧] أيضًا، من طريق سلام الطويل، وسلام هذا متروك الحديث أيضًا، قال الدرقطني عقب الحديث: "سلام الطويل متروك الحديث ولم يسنده غيره وهو معلول بسلام الطويل"[٨]، وقال عنه البخاري: تركوه[٩]، وقال ابن معين: ليس حديثه بشئ[١٠]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، تركوه[١١]، وعليه فالحديث من جهته موضوع، فلا ينجبر طريق الحاكم بهذين الطريقين لشدة ضعفهما، لكن للحديث شواهد أخرى:

الأول: أخرجه الدارقطني في "سننه"[١٢] أيضًا، من طريق سالم بن نوح، سالم ضعيف، سئل عنه أبو داود فقال: بلغني عَن يَحْيَى أَنَّهُ قَالَ: "لَيْسَ بشيء[١٣]، وقال النسائي: لَيْسَ بِالْقَوِيّ[١٤]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[١]، وعليه فالحديث من جهته ضعيف.

---

(١) مختصر تلخيص الذهبي، (١/ ٣١٦) (٩٦).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٣١٦) (٩٦).

(٣) الثقات للعجلي، (١/ ٤٧٣) (١٨١٢).

(٤) تاريخ بغداد، (١٦/ ٢١٦) (٧٤١٤)- تهذيب الكمال، (٣١/ ٣٩٨) (٦٨٥٥).

(٥) المرجعين السابقين.

(٦) سنن الدارقطني، (٣/ ٧١) (٢٠٨٧).

(٧) المرجع السابق، (٣/ ٨٤) (٢١١٩).

(٨) سنن الدارقطني، (٣/ ٨٤) (٢١١٩).

(٩) التاريخ الكبير للبخاري، (٤/ ١٣٣) (٢٢٢٤).

(١٠) الجرح والتعديل، (٤/ ٢٦٠) (١١٢٢).

(١١) المرجع السابق، (٤/ ٢٦٠) (١١٢٢).

(١٢) سنن الدارقطني، (٣/ ٦٨) (٢٠٨٠).

(١٣) سؤالات أبي عبد الله الآجري، (١/ ٣٣٥) (٥٣٠).

(١٤) الضعفاء والمتروكين للنسائي، (١/ ٤٦) (٢٢٨).

الثاني: ما أخرجه الدارقطني في "سننه"[٢] أيضًا، من طريق علي بن صالح، وعلي هذا مجهول، كما قال أبو حاتم[٣]، وقال ابن الجوزي: وعلي بن صالح ضعفوه[٤]، وتعقب صاحب "التنقيح" قول ابن الجوزي، وقال: هذا خطأ منه، ولا نعلم أحدًا ضعفه، لكنه غير مشهور الحال، ولا معروفٌ عند أبي حاتم الرَّازيّ[٥]... ثم ذكر قول أبا حاتم فيه، وعليه فالحديث من جهته ضعيف.

الثالث: ما أخرجه الدارقطني في "سننه"[٦] أيضًا، من طريق سليمان بن أرقم، وسليمان بن أرقم، قد بينا أنه متروك في الحديث رقم(٨٢٥٦)، وقد قال الدارقطني روايته لهذا الحديث: لم يرو بهذا الإسناد غير سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث[٧]، وعليه فالحديث من جهته موضوع.

الرابع: ما أخرجه أحمد في "مسنده"[٨]، من طريق ابن المبارك، وفيه عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف الحديث إذا حدث بعد احتراق كتبه[٩]، وقد سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه[١٠]...، وقد قال ابن عبد الهادي أن حديث ابن لهيعة يصلح للمتابعة، سيما إذا كان من رواية إمام مثل ابن المبارك عنه[١١]، وبقيت رجال الإسناد ثقات، وعليه فإسناد الحديث من جهته حسن، وقد صحح الحديث الشيخ شعيب الأرنؤط في "تحقيقه لمسند أحمد" حيث قال عنه: "حديث صحيح، وهذا إسناد حسن، عبد الله بن المبارك صحيح السماع من ابن لهيعة – وهو عبد الله – فقد سمع منه قبل احتراق كتبه، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين غير عتاب بن زياد – وهو الخراساني – فقد روى له ابن ماجه، وهو ثقة[١٢].

الخامس: ما أخرجه أبو داود في "مراسيله"[١٣]، وإسناده رجاله كلهم ثقات، وقال فيه ابن عبد الهادي: "وأمَّا حديث سعيد بن المسيِّب الَّذي رواه أبو داود: فإسناده صحيحٌ كالشَّمس، لكنَّه مرسلٌ،

(١) الجرح والتعديل، (٤/ ١٨٨) (٨١٣).
(٢) المرجع السابق، (٣/ ٦٨) (٢٠٨٣).
(٣) الجرح والتعديل، (٦/ ١٩١) (١٠٤٩).
(٤) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، (٢/ ١٩٤) (٢٣٨٠).
(٥) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، (٣/ ١٢٧).
(٦) سنن الدارقطني، (٣/ ٨٣) (٢١١٧).
(٧) المرجع السابق، (٣/ ٨٣) (٢١١٧).
(٨) مسند أحمد، (٤٤/ ٥٠١) (٢٦٩٣٦).
(٩) الجرح والتعديل، (٥/ ١٤٧).
(١٠) المرجع السابق، (٥/ ١٤٧).
(١١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، (٨/ ٢١٠).
(١٢) مسند أحمد، (٤٤/ ٥٠١) (٢٦٩٣٦).
(١٣) المراسيل لأبي داود، (١/ ١٣٦) (١٢٠).

ومرسل سعيد حجَّةٌ"[١]، إلا أن متنه خطأ، وقد قال الشَّافعيُّ: "حديث مُدَّين خطأٌ"[٢]، وقال البيهقيُّ: البيهقيُّ: هو كما قال، فالأخبار الثابتة تدلُّ على أنَّ التَّعديل بمدَّين كان بعده ﷺ[٣].

وقال الزيلعي في "نصب الراية": "وإن كان سنده صحيحًا كما إلا أن متنه مردود"[٤]، ورد بما رواه رواه أَبُو عُبَيْد قال: أنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ سَلَمَةَ الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ عَنِ الصَّدَقَةِ، – يَعْنِي صَدَقَةَ الْفِطْرِ – قَالَ: كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعَ تَمْرٍ أَوْ نِصْفَ صَاعٍ حِنْطَةً عَنْ كُلِّ رَأْسٍ[٥]، وعليه فالحديث مقبول السند، لا يصح متنًا، لمخالفته النصوص الثابتة الصحيحة.

وللحديث شاهد صحيح بنحو حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه البخاري[٦]، ومسلم[٧]، ومسلم[٧]، من طريق أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر، قال: "فرض النبي ﷺ صدقة رمضان على الحر والعبد، والذكر والأنثى صاعا من تمر، أو صاعًا من شعير» قال: فعدل الناس به نصف صاع من بر".

قال الباحث: مما سبق يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف لجهالة يَحْيَى بْن عباد السعدي، ومتابعاته لا تغني عنه شيئ لأنها كلها معلولة، أما شواهده فلا يصح منها إلا ما رواه أحمد ابن حنبل، والبخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وبها يرتقي الحديث إلى درجة الحسن، فيكون بإسناد الحاكم حسن لغيره بمجموع طرقه.

<u>الحديث الثاني</u>: كتاب (الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر).

أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين قال: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا ابن أبي مسرة، ثنا خلاد بن يحيى، ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ المكي، عن عُبَيْدُ بْنُ رِفَاعَةَ بن رافع الزُّرَقِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، قال: كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْكَفَأَ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَوُوا حَتَّى

(١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، (٣/ ١٢٨).

(٢) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، لأبي بكر البيهقي، (٤/ ٤٤٩) (٩٠٠) تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال/ ط: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية – الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.

(٣) المرجع السابق، (٤/ ٤٤٩) (٩٠٠).

(٤) نصب الراية للزيلعي، (٢/ ٤٢٣).

(٥) الأموال لابن زنجوية. لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ)، (٢/ ٥٤٨) (٩٠٠) تحقيق د. شاكر ذيب فياض / ط: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٦) صحيح البخاري، (٢/ ١٣١) (١٥١١).

(٧) صحيح مسلم، (٢/ ٦٧٧) (٩٨٤).

أُثْنِيَ عَلَى رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ»، فَصَارُوا خَلْفَهُ صُفُوفًا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كُلُّهُ، اللَّهُمَّ لَا مانع لِمَا بَسَطْتَ، ولا باسط لما قبضت، ولا هادي لمن أضللت، ولا مضل لمن هديت، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُقَرِّبَ لِمَا بَاعَدْتَ، وَلَا مُبَاعِدَ لِمَا قَرَّبْتَ، اللَّهُمَّ ابْسُطْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ وَرَحْمَتِكَ وَفَضْلِكَ وَرِزْقِكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ النَّعِيمَ يوم القيامة، وَالْأَمْنَ يَوْمَ الخوف، اللَّهُمَّ عَائِذًا بِكَ مِنْ شر مَا أَعْطَيْتَنَا، وَشَرِّ مَا مَنَعْتَنَا، اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْإِيمَانَ وَزَيِّنْهُ فِي قُلُوبِنَا، وَكَرِّهْ إِلَيْنَا الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ، وَاجْعَلْنَا مِنَ الرَّاشِدِينَ، اللَّهُمَّ تَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ، وَأَحْيِنَا مُسْلِمِينَ، وَأَلْحِقْنَا بِالصَّالِحِينَ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا مَفْتُونِينَ. اللَّهُمَّ قَاتِلِ الْكَفَرَةَ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ رُسُلَكَ، وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ عَلَيْهِمْ رِجْزَكَ وَعَذَابَكَ، إِلَهَ الْحَقِّ» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"(١).

أولًا: تخريجه.

الحديث أخرجه الحاكم في "المستدرك" كتاب (الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر)(٢)، من طريق خلاد بن يحيى، عن عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ المكي، عُبَيْدُ بْنُ رِفَاعَةَ الزُّرَقِيُّ، عَنْ أَبِيهِ...به.

وأخرجه أحمد في "مسنده"(٣)، والبخاري في "الأدب الفرد" باب (دعوات النبي ﷺ)(٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" باب (ما ذكر عن النبي ﷺ في التعوذ من الضلالة وغير ذلك)(٥)، والبزار في "مسنده"(٦)، والنسائي في "السنن الكبرى" كتاب (عمل اليوم والليلة)(٧)، والطبراني في "الدعاء" باب (القول عند الظهور على العدو وكفايته)(٨)، في "المعجم الكبير"(٩)، والحاكم في "المستدرك" كتاب (المغازي والسرايا)(١٠)، وأبو نعيم في "الحلية"(١١)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" باب (جامع ما كان يدعو به النبي ﷺ ويأمر أن يدعى به)(١٢)، وفي "القضاء والقدر" باب (ذكر بيان أن الله ﷻ

(١) مستدرك الحاكم، (١/ ٦٨٦) (١٨٦٨).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٦٨٦) (١٨٦٨).

(٣) مسند أحمد، (٢٤/ ٢٤٦) (١٥٤٩٢).

(٤) الأدب المفرد للبخاري، (١/ ٢٤٣) (٦٩٩).

(٥) السنة لابن أبي عاصم، (١/ ١٦٧) (٣٨١).

(٦) مسند البزار، (٩/ ١٧٥) (٣٧٢٤).

(٧) سنن النسائي الكبرى، (٩/ ٢٢٥) (١٠٣٧٠).

(٨) الدعاء للطبراني، (١/ ٣٢٩) (١٠٧٥).

(٩) المعجم الكبير للطبراني، (٥/ ٤٧) (٤٥٤٩).

(١٠) مستدرك الحاكم، (٣/ ٢٦) (٤٣٠٨).

(١١) الحلية لأبي نعيم، (١٠/ ١٢٧).

(١٢) الدعوات الكبير للبيهقي، (١/ ٢٧٩) (١٩٣).

هو المعطي)[١]، كلهم من طريق مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَالفزاري، عن عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ المكي، عُبَيْدُ بْنُ رِفَاعَةَ الزُّرَقِيُّ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ... نحوه.

ثانيًا: الحكم على الحديث، ودراسة الإسناد:

رجال الإسناد(دراسة الإسناد).

١) الحُسَيْنُ بنُ الحَسَنِ بنِ أَيُّوْبَ أَبُو عبد الله الطُّوْسِيُّ الأديب[٢]، روى عن: أَبِي يَحْيَى بنِ أَبِي مَسَرَّة الحَافِظ، وغيره، وروى عنه: أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَاكِم، وغيره[٣]، قال الذهبي: الإمام الحافظ، النحوي النحوي الثبت، من كبار أصحاب الحديث[٤]، وقال مرة: كان من كبار المحدثين وثقاتهم[٥]، وقال السبكي: كان من كبار المحدثين وثقاتهم[٦]، مَاتَ سنة أَرْبَعِينَ وثلاثمائة[٧].

٢) عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ بن زكريا بن الحارث المَكِّيُّ أَبُو يَحْيَى ابْنُ أَبِي مَسَرَّة، مفتي مكة[٨]، روى عَنْ: خلاد بن يحيى، وغيره[٩]، وروى عَنْهُ: الحُسَيْنُ بنُ الحَسَنِ الطُّوْسِيُّ[١٠]، قال ابنُ أبي حاتم: كتبت عنه بمكة ومحله الصدق، وذكره ابنُ حبان في "الثقات"[١١]، قال الذهبي: وقال مسلمة: ثقة مشهور[١٢]، توفي بمكة سنة تسع وسبعين ومائتين[١٣].

٣) خلاد بن يَحْيَى بن صفوان السلمي، أَبُو مُحَمَّد الكوفي، سكن مكة[١٤]، رَوَى عَن: عبد الواحد بن أيمن المكي، وغيره، ورَوَى عَنه: عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَدَ بْن أَبي مسرة، وغيره[١٥]، قال العجلي: ثقة[١٦]، وقال ابن نمير: صدوق إلا أن في حديثه غلطًا قليلًا[١٧]، وقال أبو حاتم: محله

(١) القضاء والقدر للبيهقي، (١/ ٢٦٥) (٣٧٠).
(٢) سير أعلام النبلاء، (١٥/ ٣٥٨) (١٨٢).
(٣) المرجع السابق، (١٥/ ٣٥٨) (١٨٢).
(٤) سير أعلام النبلاء، (١٥/ ٣٥٨) (١٨٢).
(٥) المرجع السابق، (١٥/ ٣٥٨) (١٨٢).
(٦) طبقات الشافية للسبكي، (٣/ ٢٧١) (١٧٦).
(٧) المرجع السابق، (٣/ ٢٧١) (١٧٦).
(٨) الجرح والتعديل، (٥/ ٦) (٢٨).
(٩) المرجع السابق، (٥/ ٦) (٢٨).
(١٠) سير أعلام النبلاء، (١٥/ ٣٥٨) (١٨٢).
(١١) الثقات لابن حبان، (٨/ ٣٦٩) (١٣٩٢٣).
(١٢) سير أعلام النبلاء، (٥/ ٤٦٨) (٥٦٨٧).
(١٣) المرجع السابق، (٥/ ٤٦٨) (٥٦٨٧).
(١٤) تهذيب الكمال، (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠) (١٧٤١).
(١٥) تهذيب الكمال، (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠) (١٧٤١).
(١٦) الثقات للعجلي، (١/ ٣٣٧) (٤١٥).
(١٧) الجرح والتعديل، (٣/ ٣٦٨) (١٦٧٥).

الصدق[١]، وَقَال أَبُو داود: ليس به بأس[٢]، وذكره ابنُ حبان في "الثقات"[٣]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء، وهو من كبار شيوخ البخاري، من التاسعة[٤]، قال الْبُخَارِيّ: سكن مكة ومات ومات بها قريبا من سنة ثلاث عشرة ومئتين[٥].

٤) عبد الواحد بن أيمن القرشي المخزومي، أَبُو الْقَاسِمِ المكي، والد القاسم بن عبد الواحد مولى ابن أَبي عَمْرو، ويُقال: مولى ابن أَبي عُمَرة، رأى عَبد اللَّهِ بْن الزبير ﷺ[٦]، رَوَى عَن: عُبَيد بن رفاعة الزرقي، وغيره، ورَوَى عَنه: خلاد بن يَحْيَى، مروان بْن معاوية الفزاري، وغيرهما[٧]، قال يحيى بْن مَعِين: ثقة[٨]، وَقَال أبو حاتم: صالح الحديث[٩]، وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس[١٠]، وذكره وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"[١١]، وقال ابن حجر: لا بأس به من الخامسة[١٢].

٥) عُبَيد بن رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الأَنْصارِيّ الزرقي المدني، أخو معاذ بْن رفاعة ﷺ، ووالد إِبْرَاهِيم بْن عُبَيد بْن رفاعة وإخوته ﷺ، ويُقال فِيهِ: عُبَيد الله أَيْضًا[١٣]، رَوَى عَن: النَّبِي ﷺ مُرْسلاً، وعن رافع بْن خديج، وأبيه رفاعة بْن رافع، وغيرهم من الصحابة ﷺ، ورَوَى عَنه: عبد الواحد بن أيمن، وغيره[١٤]، قال العجلي: ثقة[١٥]، ذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب "الثقات"[١٦]، وقال ابن حجر: ولد في عهد النبي ﷺ ووثقه العجلي[١٧].

درجة الحديث، والحكم عليه:

الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك، ورواه من طريقين عن عبد الواحد بن أيمن.

(١) المرجع السابق، (٣/ ٣٦٨) (١٦٧٥).
(٢) تهذيب الكمال، (٨/ ٣٦١) (١٧٤١).
(٣) الثقات لابن حبان، (٨/ ٢٢٩) (١٣١٥٦).
(٤) تقريب التهذيب، (١/ ١٩٦) (١٧٦٦).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري، (٣/ ١٨٩) (٦٣٨).
(٦) تهذيب الكمال، (١٨/ ٤٤٦، ٤٤٧) (٣٥٨٣).
(٧) المرجع السابق، (١٨/ ٤٤٦، ٤٤٧) (٣٥٨٣).
(٨) الجرح والتعديل، (٦/ ٢٠) (١٠٤).
(٩) المرجع السابق، (٦/ ٢٠) (١٠٤).
(١٠) تهذيب الكمال، (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠) (١٧٤١).
(١١) الثقات لابن حبان، (٧/ ١٢٤) (٩٢٩٢).
(١٢) تقريب التهذيب، (١/ ٣٦٦) (٤٢٣٨).
(١٣) تهذيب الكمال، (١٩/ ٢٠٥) (٣٧١٦).
(١٤) المرجع السابق، (١٩/ ٢٠٥) (٣٧١٦).
(١٥) الثقات للعجلي، (٢/ ١١٦) (١١٧٩).
(١٦) الثقات لابن حبان، (٥/ ١٣٣) (٤٢١٦).
(١٧) تقريب التهذيب، (١/ ٣٧٧) (٤٣٧٢).

الأول: طريق خلاد بن يحيى، عن عبد الواحد بن أيمن المكي، وهذا الطريق، صححه الحاكم على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: لم يخرجا لعبيد وهو ثقة والحديث مع نظافة إسناده منكر أخاف أن يكون موضوعًا"(١)، قال الباحث : وهذا الإسناد الذي ذكره الحاكم، فيه:

عَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ، أَبُو يَحْيَى ابْنُ أَبِي مَسَرَّة، قال ابنُ أبي حاتم: كتبت عنه بمكة ومحله الصدق، وذكره ابنُ حبان في "الثقات"(٢)، لم أجده في رجال البخارى ومسلم.

وشيخه خلاد بن يَحْيَى، وثقه العجلي(٣)، وقال ابن نمير: صدوق إلا أن في حديثه غلطًا قليلًا(٤)، وقال أبو حاتم: محله الصدق(٥)، وَقَال أَبُو داود: ليس به بأس(٦)، وذكره ابنُ حبان في "الثقات"(٧)، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء(٨)، وروى له الْبُخَارِيّ، وأَبُو دَاوُدَ، والتِّرْمِذِيّ(٩). والتِّرْمِذِيّ(٩).

وشيخه عبد الواحد بن أيمن القرشي، وثقه ابْن مَعِين(١٠)، وَقَال أبو حاتم: صالح الحديث(١١)، وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس(١٢)، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات"(١٣)، وقال ابن حجر: لا بأس به(١٤)، وروى له البخاري، ومسلم، والنَّسَائي(١٥).

وشيخه عُبَيد بن رفاعة بن رافع الزرقي، وثقه العجلي(١٦)، وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب "الثقات"(١٧)، وقال ابن حجر: ولد في عهد النبي ﷺ ووثقه العجلي(١٨)، وقال المزي في "تهذيب

(١) مختصر تلخيص الذهبي، (١/ ٤٠٢) (١٣١).
(٢) الثقات لابن حبان، (٨/ ٣٦٩) (١٣٩٢٣).
(٣) الثقات للعجلي، (١/ ٣٣٧) (٤١٥).
(٤) الجرح والتعديل، (٣/ ٣٦٨) (١٦٧٥).
(٥) المرجع السابق، (٣/ ٣٦٨) (١٦٧٥).
(٦) تهذيب الكمال، (٨/ ٣٦١) (١٧٤١).
(٧) الثقات لابن حبان، (٨/ ٢٢٩) (١٣١٥٦).
(٨) تقريب التهذيب، (١/ ١٩٦) (١٧٦٦).
(٩) تهذيب الكمال، (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠) (١٧٤١).
(١٠) الجرح والتعديل، (٦/ ٢٠) (١٠٤).
(١١) المرجع السابق، (٦/ ٢٠) (١٠٤).
(١٢) تهذيب الكمال، (٨/ ٣٦٢) (١٧٤١).
(١٣) الثقات لابن حبان، (٧/ ١٢٤) (٩٢٩٢).
(١٤) تقريب التهذيب، (١/ ٣٦٦) (٤٢٣٨).
(١٥) تهذيب الكمال، (١٨/ ٤٤٧) (٣٥٨٣).
(١٦) الثقات للعجلي، (٢/ ١١٦) (١١٧٩).
(١٧) الثقات لابن حبان، (٥/ ١٣٣) (٤٢١٦).
(١٨) تقريب التهذيب، (١/ ٣٧٧) (٤٣٧٢).

الكمال": روى له الْبُخَارِيّ فِي "الأدب"، والنَّسَائي فِي "اليوم والليلة"، والباقون سِوَى مُسْلِم[١]، وعليه فقول الذهبي: أن "الشيخين لم يخرجا له شيئًا"، في محله حيث لم يشر أحد من أصحاب الكتب السابقة أنهم رووا له أو أحدهما، وعليه يكون الحديث بهذا الإسناد حسنًا، فليس فيهم راو كذاب أو متهم بالكذب، أو حتى ضعيف.

وفوق ذلك فإن الحاكم قد أخرج للحديث طريق أخر، رجاله كلهم ثقات، وسنده صحيح، وأخرجه أيضًا أخر أخرجه أحمد في "مسنده"[٢]، والبخاري في "الأدب الفرد"[٣]، وغيرهما ممن وافقهما، ورجال إسناده كلهم ثقات، كما ظهر ذلك من النظر في إسناده، وقد أورده الهيثمي في "المجمع"، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح[٤].

قال الباحث: ومما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم يصير صحيح لغيره بمجموع طرقه، وليس فيه ما يدعوا إلى الخوف في أن يكون موضوعًا، كما أن متنه ليس فيه شيئ يخالف الكتاب والسنة.

نتائج البحث

١- كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم كتاب جدير بالبحث، والدراسة، ونظرًا لأهميته كان أول من علق عليه هو الحافظ الكبير الإمام الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، وعمل عليه تلخيص علق فيه على أحاديث الحاكم، وتعقبه كثيرًا في أقواله.

٢- كتاب "المستدرك على الصحيحين" قد وقع للإمام الحاكم فيه بعض الأوهام، استدركها عليه بعض العلماء، وذلك لأن المنية قد عاجلته قبل أن يبيض، وينقح الكتاب.

٣- أن الخلل الذي وقع للإمام الحاكم جاء من جهة حكمه على الأحاديث، ولم يأت من جهة ضبطه في تركيب الأسانيد مع متونها.

٤- هناك أحاديث قد حَكَمَ عليها الحاكمُ بالصحة وهي موضوعة.

٥- هناك أحاديث قد حُكِم عليها بالوضع وهي صحيحة مقبولة من ذاتها، أو بمجموع طرقها كالتي معنا.

(١) تهذيب الكمال، (١٩/ ٢٠٦) (٣٧١٦).

(٢) مسند أحمد، (٢٤/ ٢٤٦) (١٥٤٩٢).

(٣) الأدب المفرد للبخاري، (١/ ٢٤٣) (٦٩٩).

(٤) مجمع الزوائد للهيثمي، (٦/ ١٢٢) (١٠١١٤).

فهرس المراجع

الأنساب لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ) – تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني – ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

الأموال لابن زنجوية. لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: ٢٥١هـ) – تحقيق د. شاكر ذيب فياض / ط: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) – ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن.

التاريخ الأوسط، للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد – ط: دار الوعي ، مكتبة دار التراث – حلب ، القاهرة – الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ– ١٩٧٧م.

الثقات لابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) – ط: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند – الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) – ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م.

الضعفاء والمتروكين. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) – تحقيق: محمود إبراهيم زايد/ ط: دار الوعي – حلب– الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

الضعفاء والمتروكين للدارقطني، – تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري/ ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ) – تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض / ط: الكتب العلمية – بيروت–لبنان– الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

المجروحين، لابن حبان–تحقيق: محمود إبراهيم زايد/ ط: دار الوعي–حلب–الطبعة: الأولى،١٣٩٦هـ.

تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) – تحقق: الدكتور بشار عواد معروف– ط: دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)/تحقيق: محمد أيمن الشبراوي/ط: دار الحديث–القاهرة–طبعة: سنة، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م

تقريب التهذيب، لابن حجر– تحقيق: محمد عوامة/ ط: دار الرشيد – سوريا – الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)/ ط: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند – الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال ليوسف بن عبد الرحمن بن ليوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) – تحقق: الدكتور بشار عواد معروف /ط: مؤسسة الرسالة–بيروت– الطبعة: الأولى،١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى:٣٨٥هـ) – تحقيق: شعيب الارنؤوط/ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان– الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) – تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي/ ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) – تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو / ط: دار هجر – الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) – بتحقيق: عادل بن سعد/ ط: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة– الطبعة الأولى: لسنة ٢٠٠٩م.